

كلمة السيدة بسيمة الحقاوي

وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

خلال إعطاء الانطلاقة لحملة الوطنية التحسيسية

الثالثة للأشخاص المسنين تحت شعار

"الناس لكبار، كنز فكل دار"

الرباط، الإثنين 02 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيدات والسادة ممثلات وممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية
السيدات والسادة ممثلات وممثلي الجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الدولية
السيدات والسادة أعضاء المرصد الوطني للأشخاص المسنين
السيدات والسادة ممثلات وممثلي وسائل الإعلام
حضرات السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أرحب بكم، وأشكركم على تلبيتكم دعوتنا لحضور فعاليات هذا الموعد السنوي لإعطاء الانطلاقة الرسمية للحملة الوطنية التحسيسية الثالثة تحت شعار "الناس الكبار، كنز في كل دار"، التي تسعى وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية من خلالها إلى النهوض بدور الأسرة في التكفل بالأشخاص المسنين وحماية حقوقهم، وترسيخ ثقافة التضامن بين الأجيال وضرورة احترامهم وتقديرهم تناغما مع قيم ديننا وحضارتنا، والاعتراف بكفاءات المسنين ومهاراتهم وتشجيع مشاركتهم، وهي المحطة السنوية التي نقف من خلالها جميعا، حكومة ومؤسسات وطنية ومجتمعنا مدنيا وشركاء وطنيين ودوليين، على أوضاع الأشخاص المسنين واحتياجاتهم وانتظارهم، وما تم إنجازه لفائدتهم، أو في طريق الإنجاز، من تدابير وبرامج، في توافق تام مع مقتضيات دستور المملكة، والالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي 2017-2021.

وهي كذلك المحطة السنوية، التي يحتفى فيها باليوم العالمي للمسنين، ويتم فيها تحديد تهمين روابط وجسور التواصل بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ومختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال لخلق دينامية مجتمعية ووعي جماعي، والعمل على ترسيخ ثقافة التضامن بين الأجيال، باعتبارها شرطا أساسيا للتلاحم والتماسك الاجتماعي، ومبدأ جوهريا لتحقيق مجتمع لجميع الأعمار.

وهي أيضا المناسبة التي نغتنمها لإطلاق الحملة الوطنية التحسيسية للأشخاص المسنين تحت شعار "الناس لكبار، كنز فكل دار"، وهو ما يؤكد قناعتنا على أن المقاربة المؤسساتية، رغم نجاحاتها في معالجة أوضاع بعض الفئات من المسنين المهملين وبدون سند أسري، تبقى محدودة، حيث الأسرة



المكان الطبيعي والملائم للمسنين، والمنسجم مع هويتنا، ومع المقاربة الإنسانية بشكل عام. وإننا نريد بهذه الحملة الوطنية في دورتها الثالثة:

- رفع الوعي بثقافة التضامن بين الأجيال ودورها في تقوية الروابط الأسرية؛
- التحسيس بدور الأسرة كخلية طبيعية للتكفل ورعاية الأشخاص المسنين؛
- تحسيس وتوعية الأطفال والشباب وكافة الفاعلين بأهمية توقيير الآباء والأجداد؛
- العمل على تغيير الصور النمطية اتجاه المسنين، وعدم اعتبارهم عبئا، بل رأس مال بشري مهم؛
- إثارة الانتباه إلى أدوار كل الفاعلين في توفير بيئة تمكينية وداعمة للمسنين.

وهذا الشعار وهذه الأهداف الوطنية هي ذاتها مضامين الاحتفال الدولي بالمسنين لهذه السنة، حيث اختارت منظمة الأمم المتحدة "الخطى نحو المستقبل من خلال اكتشاف مواهب المسنين ومساهماتهم ومشاركاتهم في المجتمع" موضوعا لسنة 2017، الذي يركز على تفعيل وتشجيع مشاركة المسنين داخل أسرهم ومحيطهم الاجتماعي، ومجتمعهم، وعلى السبل الممكنة لدعم مشاركتهم دعما كاملا وفعالا بما يتوافق مع حقوقهم واحتياجاتهم وانتظاراتهم.

حضرات السيدات والسادة

يعرف المغرب، كباقي دول العالم، تحولا ديمغرافيا سريعا ينحو نحو شيخوخة سكانه، وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن الفترة بين سنتي 1962 و2014 عرفت ارتفاع أمد الحياة عند الولادة من 47 إلى 75.6 سنة، وانخفاض معدل الخصوبة من 7.2 إلى 2.2 طفل لكل امرأة، وتراجعا في نسبة الأطفال دون 15 سنة، وتزايدا في نسبة الشيخوخة، مما سيؤدي إلى تغير كبير في الهرم السكاني بالمغرب. كما انتقلت نسبة الأشخاص المسنين ما بين سنتي 1962 و2014 من 7.2 إلى 9.6 بالمائة، أي من 830 ألف إلى 3.2 مليون شخص مسن. ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص المسنين إلى 10 ملايين في أفق 2050، أي نسبة 25 بالمائة من مجموع السكان بالمغرب مستقبلا.



ويرافق ظاهرة شيخوخة السكان تغيير جذري في بنية الأسرة والأدوار المحددة داخلها، وتغير كبير في أنماط العيش والسكن، علما أن هذه الظاهرة ليست حكرا على بلادنا فقط، فعلى الصعيد الدولي يُتوقع أن تتضاعف نسبة الأشخاص البالغة أعمارهم 60 عاما فأكثر سنة 2050، وأن يزداد عددهم الفعلي بأكثر من ثلاث مرات ليصل إلى ملياري نسمة بحلول 2050.

حضرات السيدات والسادة

وإننا نعتنم خطة التنمية المستدامة 2030، التي اعتمدت شعار "ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد"، لمنح كبار السن موقعا في تحقيق هذه الأهداف، خصوصا في ما يتعلق بقضايا محاربة الفقر، والتفاوت وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والتي تنسجم مع الجهود التي يبذلها المغرب للقضاء على الفقر والهشاشة وتحقيق المساواة والتضامن الاجتماعي.

وقد أشارت الخبيرة المستقلة للأمم المتحدة المعنية بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، خلال تقريرها لسنة 2016، إلى التحديات التي تطرحها شيخوخة السكان بالعالم، ومدى تأثيرها على المجتمعات، وأكدت على أنه، رغم وجود ممارسات فضلى في هذا المجال، من قبيل إعداد استراتيجيات وطنية وخطط عمل حول الشيخوخة وحماية المسنين، إلا أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود، وتوفير المعطيات الدقيقة المتعلقة بأوضاع المسنين.

حضرات السيدات والسادة

لقد شكلت أوضاع الأشخاص المسنين ببلادنا انشغالا حكوميا ذو أولوية، بحيث تم إطلاق مجموعة من الأوراش تدعم حقوق هذه الفئة، وتعزز آليات التماسك الاجتماعي، استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وتفعيلا للالتزاماتنا الدستورية، وتدبير البرنامج الحكومي، نذكر منها:

- الشروع في إصلاح شامل وعميق لأنظمة التقاعد؛
- الرفع من الحد الأدنى للمعاش؛



- إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي لتعزيز الإجراءات الاجتماعية لصالح الأسرة المعوزة؛
- اعتماد التغطية الصحية الإجبارية؛
- التغطية الصحية لذوي المهن الحرة؛
- تفعيل نظام المساعدة الطبية (راميد) للاستفادة مجاناً من مجموعة من العلاجات داخل المؤسسات الصحية؛
- التخفيض من أثمان الأدوية في إطار السياسة الدوائية.

ونظراً للحاجة الملحة إلى آلية وطنية جديدة تمكّن من التعاطي مع قضايا المسنين من زوايا متعددة، وتوفير المعطيات حول واقعهم وتحدياتهم المستقبلية، أحدثت الوزارة، سنة 2016، المرصد الوطني للأشخاص المسنين، بتركيبة ثلاثية تضم القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال المسنين ومراكز البحث العلمي والخبراء، والذي يعمل على المساهمة في رصد الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسنين، وفي تطوير المؤشرات والمعطيات والنهوض بالبحث العلمي في هذا المجال، وتوسيع مجالات التشاور والشراكة مع كافة المتدخلين الاجتماعيين.

كما عملت الوزارة على بلورة وتنفيذ برنامج للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، يتمحور حول تجويد مسار التكفل والمواكبة وإصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق ضوابط معيارية، وذلك من خلال برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين من أجل النهوض بحقوق الأشخاص المسنين بدون سند عائلي، وتعزيز كرامة الشخص المسن داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بتعبئة أموال من شركاء متعددين.

ناهيك عن عملية نداء من أجل رعاية المسنين بدون مأوى، التي أطلقتها الوزارة سنة 2014 تحت شعار "رعاية المسنين بدون مأوى.. مسؤوليتنا كاملين" بجميع جهات المملكة، بهدف توفير الرعاية للأشخاص المسنين بدون مأوى وسند عائلي خلال فصل الشتاء، وتقديم خدمات الدعم النفسي والصحي والعلاجات الطبية المستعجلة لفئاتهم، وخدمات الترفيه والتنشيط الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة

لقد ساهمت مختلف المشاريع والمبادرات في مجال حماية الأشخاص المسنين والتضامن بين الأجيال في إنضاج وعي وطني بضرورة بلورة إطار استراتيجي للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، ينظم تدخل القطاعات العمومية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعمل على ترسيخ روح تضامنية مجتمعية مستمرة لفائدة المسنين، ويضمن كرامتهم وحقوقهم، وهو ما نعمل اليوم على بلورته بشراكة مع مختلف الفاعلين.

حضرات السيدات والسادة

أعنتم مناسبة إطلاق هذه الحملة الوطنية التحسيسية الثالثة للأشخاص المسنين، التي تتنوع مضامينها ما بين وصلات تحسيسية تبث إذاعيا وتلفزيا ولقاءات تنظم بمختلف جهات المملكة، لأثمن مجهودات كل الفاعلين في مجال حماية ورعاية الأشخاص المسنين، خاصة جمعيات المجتمع المدني التي تعمل جادة على توفير بيئة آمنة للأشخاص بدون سند أسري أو في وضعية إقصاء اجتماعي أو عزلة، باعتبارها شريكا مواكبا لتطوير المبادرات، وفاعلا أساسيا في خلق فضاءات لتبادل الآراء من أجل مشاركة كاملة للأشخاص المسنين، وأشكر كل العاملين في مجال الأشخاص المسنين، من أطر إدارية ومساعدين اجتماعيين وجلساء ومستخدمين.

ونأمل أن تأخذ هذه الحملة الوطنية الثالثة بعدا تريايا شاملا، وأن ينخرط فيها الجميع، المصالح الخارجية لكل من التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، وكذا القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ومختلف وسائل الإعلام، وأن يكون للدعائم التواصلية والتحسيسية، التي ستبث طوال أيام الحملة، الوقع والأثر الذي نتوخاه جميعا، وهو التحسيس والتأكيد على أهمية النهوض بحقوق الأشخاص المسنين، وترسيخ ثقافة التكافل والتضامن بين الأجيال، والتماسك الأسري، الذي يضمن للشخص المسن الدفء الأسري لتوفير بيئة سليمة لجودة أكبر في الحياة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.